



**Tikrit Journal of Administration
and Economics Sciences**

مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية

ISSN: 1813-1719 (Print)



**The impact of fluctuations in oil revenues on inflation rates in Iraq
Standard study for the period 1990-2019**

Lecturer: Gailan Ahmad Jamil
College of Administration and Economics
Salahaddin University/Erbil
gailan.gamil@su.edu.krd

Assist. Prof. Dr. Bakhtiar S. Mohamad
College of Administration and Economics
Salahaddin University/Erbil
bakhtiar.muhamad@su.edu.krd

Abstract:

The study aims to analyze the relationship between oil revenues and inflation rates in Iraq. The study used time-series data on oil revenues and inflation rates for the period 1990-2019. The study depends on the analytical approach to reach its goals and solve its problems.

The study found that there is a co-integration between oil revenues and inflation rates, and the trend towards its equilibrium level in the long-term can be determined. But it was found that the relationship between both variables is an inverse relationship, as an increase in the value of the variable (REV) by (1%) leads to a decrease in the value of the variable (INF) by approximately (-4.184), and this result is not consistent with the pre-expectations of the study.

This result is consistent with the pre-expectations of the study, as in the long run, the variables are heading towards their equilibrium values.

Finally, the study presented several suggestions, including; Adopting an appropriate monetary policy to reduce the new monetary issuance and the money supply that is not matched by an increase in the supply of national goods and services. In addition to determining the amount of production and export of oil resources, working to preserve this wealth and carrying out the process of sustainable development to preserve the rights of future generations.

Keywords: Oil revenue, Inflation rate, Iraq.

أثر تقلبات العوائد النفطية على معدلات التضخم في العراق
دراسة قياسية للمدة ١٩٩٠-٢٠١٩

أ.م.د. بختيار صابر محمد
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة صلاح الدين/أربيل

م. غيلان أحمد جميل
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة صلاح الدين/أربيل

المستخلص:

يهدف البحث إلى تحليل العلاقة بين العوائد النفطية ومعدلات التضخم في العراق مع إظهار مدى تأثير تقلبات العوائد النفطية على معدلات التضخم. واستخدم البحث بيانات السلاسل الزمنية

حول كل من العوائد النفطية ومعدلات التضخم للفترة 1990-2019. ويعتمد البحث على المنهج التحليلي للتوصل الى اهداف وحل مشاكله.

ووجد البحث بأن هناك تكامل مشترك بين العوائد النفطية ومعدلات التضخم ويمكن تحديد الاتجاه نحو مستواه التوازني في الفترة طويلة الأجل. ولكن وجد بأن العلاقة بين المتغيرين هي العلاقة العكسية، بحيث أن زيادة قيمة المتغير (REV) بنسبة (1%) يؤدي الى انخفاض في قيمة المتغير (INF) بـ (-4.184) وحدة تقريباً، وهذه النتيجة غير متوافقة مع التوقعات المسبقة للبحث، واخيراً قدم البحث جملة من الاقتراحات، منها؛ اتباع سياسة نقدية مناسبة لتقليص الإصدار النقدي الجديد وعرض النقد الذي لا يقابله زيادة في عرض السلع والخدمات الوطنية. بالإضافة الى تحديد كمية إنتاج وتصدير الموارد النفطية والعمل على الاحتفاظ بهذه الثروة والقيام بعملية التنمية المستدامة من أجل احتفاظ حقوق الأجيال القادمة.

الكلمات المفتاحية: العوائد النفطية، معدلات التضخم، العراق.

المقدمة

تحتل العوائد النفطية أهمية كبيرة بالنسبة للاقتصادات المتقدمة والنامية على حد سواء، وكذلك الحال بالنسبة للدول المنتجة والمستهلكة، فالدول المنتجة تحصل عليها وتسهم في تمويل الموازنة العامة وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل مباشر في حال استخدامها بشكل جيد، أما بالنسبة للدول المستهلكة فإنها تستفيد من تلك العائدات ولكن بشكل غير مباشر، أي انها تحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولكن بعد استخدام النفط الخام في إنتاج السلع والخدمات التي تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وتتبع أهمية النفط في الدول النفطية ومنها العراق من خلال توفيره لفوائض مالية تعد ضرورية لتمويل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تمويل القطاعات الأخرى (الخدمية، الصناعية، الزراعية... الخ) بعوائد النفط في هذه البلدان. وقد لعب النفط دوراً أساسياً في تحديد مسار وطبيعة التنمية منذ أوائل السبعينات وحتى وقتنا الحاضر سواء في البلدان المنتجة أو المستوردة له. وقد جاءت أهمية النفط بوصفه سلعة استراتيجية تعد مادة أساسية في الصناعة ولها أثر فاعل على مختلف أوجه النشاط الاقتصادي والمالي والمصرفي. ويعد النفط كذلك سلعة مهمة في التجارة الدولية ومصدر دخل أساسي للدول المنتجة وبدرجة أقل للدول المستهلكة وذلك من خلال إيرادات الضرائب على استهلاكه وما شابه ذلك.

وتظهر أهمية العوائد النفطية من خلال دورها في الموازنة العامة، ونلاحظ الموازنة العامة في الدول الريعية تعتمد اعتماداً كبيراً على العوائد النفطية، إذ بلغت نسبة مساهمة العوائد النفطية إلى موارد الدول الريعية كبيرة للموازنة العامة وفي أغلب الدول أكثر من (50%). وهذه العوائد يمكن أن تكون لها آثار إيجابية على الاقتصاد والنمو الاقتصادي في البلاد، أو يمكن أن تكون لها آثار سلبية على الاقتصاد والنمو الاقتصادي، إذا أنفقت هذه العوائد إلى جوانب البنية التحتية والمشاريع الاستثمارية بأنواعها المختلفة وتطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى مثل القطاعات الصناعية والزراعية والخدمية والسياحية، في النتيجة النهائية تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الاجمالي وزيادة الفرص العمل وتقليل نسبة البطالة وزيادة النمو الاقتصادي في البلاد، وأما اذا توجه إلى النفقات التشغيلية والرواتب ومن ثم زيادة عدد الموظفين في البلاد، وأيضاً تؤدي إلى

زيادة نسبة البطالة المقنعة وزيادة التضخم وانخفاض الإنتاج في القطاعات الاقتصادية الحقيقية وبسبب عدم إمكانية منافسة القطاعات الخدمية للحكومية وبسبب كلفة الفرصة البديلة. **أهمية البحث:** تأتي أهمية البحث من خلال تحليل العلاقة بين عوائد النفط وتأثيرها في معدلات التضخم، ولا سيما في بلد العراق التي تعتمد كثيراً على عوائد سلعة النفط، وان التقلبات في أسواقها بين حين وآخر (جانبا الأسعار والإنتاج للنفط) تنعكس على معدلات التضخم. **مشكلة البحث:** تكمن مشكلة البحث في أن الاقتصاد العراقي يعتمد بشكل كبير على العوائد الناتجة من القطاع النفطي من أجل تغطية برامجها التنموية ومعدلات النمو الاقتصادي، مما ينعكس سلباً على معدلات التضخم وتعميق الاختلالات الهيكلية في ظل انخفاض مرونة الجهاز الإنتاجي. **فرضية البحث:** يمكن صياغة فرضية البحث بأن " معدلات التضخم في العراق تتأثر بتذبذب العوائد النفطية عن طريق الموازنة العامة بسبب تذبذب الإنتاج والصادرات وأسعار النفط الخام العالمية ".

هدف البحث: يهدف البحث إلى تحليل واقع العوائد النفطية ومعدلات التضخم في العراق، مع إظهار مدى تأثير تقلبات أسعار النفط الخام العالمية على معدلات التضخم، باستخدام أساليب قياسية للمدة 1990-2019.

هيكل البحث: هيكل البحث ينقسم إلى المحاور الآتية:

المحور الأول: مفاهيم نظرية (العوائد النفطية والتضخم)

المحور الثاني: تحليل مؤشر التضخم والعوائد النفطية في العراق

المحور الثالث: قياس وتحليل أثر تقلبات العوائد النفطية وأثرها على التضخم في العراق

المحور الأول: مفاهيم نظرية (العوائد النفطية والتضخم)

١-١. مفهوم العوائد النفطية: المقصود بالعوائد النفطية هي العوائد المالية التي تحصل عليها البلدان المنتجة والمصدرة للنفط والغاز الطبيعي، وان حجم العوائد النفطية يتناسب طردياً مع ارتفاع وانخفاض أسعار النفط ودرجة السيطرة الوطنية ومستوى الإنتاج فباجتماع الأمور المذكورة تزداد العوائد النفطية (داود، ٢٠١٦: ١٠٥٣).

وتشكل العوائد النفطية نسبة كبيرة في الاقتصادات النفطية وخصوصاً اقتصادات البلدان النفطية بوصفها بلدان أحادية الإنتاج، أي تعتمد بشكل كبير جداً على عائدات النفط، لأنها تمثل عصب التنمية الاقتصادية في تلك البلدان ومصدراً مهماً من مصادر الناتج القومي الإجمالي. ويمكن القول بأن العائدات النفطية بشكل عام لها آثار إيجابية وأخرى سلبية وهذه الآثار يرجع سببها إلى مستوى إدارة العائدات النفطية، فإن كانت الإدارة ناجحة وذات خطط استراتيجية وطنية ومستقبلية فإن الآثار سوف تكون إيجابية. وتكون سلبية إذا كانت الإدارة ذات مستوى محدود وغير بعيد المدى في إدارة العوائد النفطية واستثمارها الاستثمار الأفضل، ويكون واجبها فقط توزيع تلك العائدات على المواطنين مقابل كسب ولاءهم وبالتالي تضمن استمرارها بالسلطة، فهي بذلك عملت على قطع العلاقة بين تيار العوائد النفطية التي تؤول للدولة وبين الجهد الإنتاجي ككل، أي إنها ترى أن العوائد النفطية لم تأت نتيجة لعمل إنساني منظم ينتج عن الجهد أو تحمل المخاطر (الجبوري، ٢٠١٦: انترنت).

١-٢. مفهوم التضخم: يمكن تعريف التضخم بأنه: ارتفاع في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات، مصحوباً بانخفاض القوة الشرائية للوحدة النقدية مثل الدولار الأمريكي أو الدينار

العراقي. أو بمعنى آخر التضخم هو: ارتفاع عام في مستوى الأسعار ومن ثم ترتفع تكاليف شراء نفس مجموعة السلع والخدمات التي يختارها المستهلك (جوارتيني واستروب، 1999: 213). والتضخم كظاهرة نقدية يمكن تعريفه بأنه عبارة عن "زيادة في كمية النقود تؤدي إلى الارتفاع في مستوى العام للأسعار والسلع والخدمات" سواء برزت تلك الزيادة من خلال عرض النقود أو من خلال الطلب على النقود (الإنفاق النقدي) ومن الواضح أن مثل هذا التعريف يعبر بدقة عن الآراء المتأثرة بالنظرية الكمية. تلك الآراء التي ترى في كمية النقود المتغير الاستراتيجي المحدد للمستوى العام للأسعار، مع افتراض ثبات العناصر الأخرى على الأقل في المدة القصيرة (عوض الله والفولي، 2003: 245-246).

١-٣. علاقة التضخم بالعوائد النفطية: من السمات البارزة للدول المصدرة للنفط، أن هيكلها الاقتصادي يعتمد بشكل كبير على عائدات النفط، وتتأثر اقتصاداتها بتذبذب أسعار النفط كما تتأثر بالركود أو الازدهار العالمي، وفي الدول النفطية تتحكم الحكومة بالعائدات النفطية، جزئياً أو كلياً، وتقوم بنقل هذه العائدات إلى الاقتصاد وفقاً لسياساتها النقدية والمالية.

ولذلك، تتأثر عوائد النفط في اقتصاديات البلدان النفطية من خلال السياسة المالية، نظراً للاعتماد الكبير على موازنة الحكومة وتنفيذ السياسات المالية على العوائد النفطية في تلك البلدان، فإن عائدات النفط لها أهمية قصوى في هذه البلدان، علاوة على ذلك يتم تحويل جزء من عائدات النفط (العملة الصعبة) التي تدخل الاقتصاد من خلال الميزانية في سوق الصرف المحلي من قبل البنك المركزي وتصبح عملة وطنية (Farzanegan, 2011: 1056).

ومع ذلك فإن جزءاً من هذه العائدات لا يباع في سوق الصرف المحلي، وإن صافي الأصول الأجنبية للبنك المركزي سيزداد، مما يؤدي إلى ارتفاع مصادر القاعدة النقدية والسيولة في الاقتصاد، وهذا الشرط يعادل السياسة النقدية التوسعية. ومن العوامل المؤثرة الأخرى في هذا الصدد ارتفاع قيمة العملة الوطنية للدول النفطية المصدرة نتيجة ضخ عائدات النقد الأجنبي من الصادرات النفطية إلى سوق الصرف الأجنبي المحلي، علاوة على ذلك، فإن انخفاض قيمة العملة الوطنية بسبب الصدمات النفطية السلبية سيزيد من أسعار الاستيراد ويزداد تكلفة المدخلات المستوردة، وهذا بدوره سيؤثر على زيادة الإنتاج والأسعار المحلية، وبالتالي، فإن زيادة أسعار الاستيرادات بسبب انخفاض قيمة العملة الوطنية يعد عاملاً مهماً في ارتفاع معدل التضخم المحلي وضعف شروط التبادل التجاري ويسمى هذا النوع من التضخم بالتضخم المستورد (Abounoori, et al., 2014: 663-664).

ونسنتج بأن العوائد النفطية لها علاقة طردية مع التضخم في حالة ثبات العوامل الأخرى، ولكن هذه العلاقة تعتمد على السياسات المالية والنقدية للحكومة وعندما تقوم الحكومة بتنفيذ سياسة نقدية توسعية يزداد الإنفاق الحكومي بسبب زيادة أسعار النفط أو زيادة العوائد النفطية وتزداد القوة الشرائية عند المواطنين ويزداد مستوى الطلب الكلي وبالمقابل عندما هناك جهاز إنتاجي غير مرن وخاصة في الأجل القصير، فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة المستوى العام للأسعار وفي النهاية يزداد معدل التضخم في البلاد وهذا يعني هنالك علاقة طردية بين العوائد النفطية ومعدلات التضخم، وهذه الحالة يقلل من معدل النمو المرغوب من قبل الحكومة.

وأغلب الدول النفطية تتحكم بسياسة الاستقرار النقدي واستقرار سعر الصرف الأجنبي من خلال عوائدها النفطية، عندما تقوم بتحويل جزء من عوائد صادرات النفط (العملة الصعبة مثل

الدولار واليورو) إلى العملة المحلية في سوق الصرف المحلي وبذلك تقوم بالسيطرة على المستوى العام للأسعار ومعدلات التضخم.

١-٤. النظريات الاقتصادية المتعلقة بالعلاقة بين العوائد النفطية والتضخم: هناك مجموعة من النظريات الاقتصادية المتعلقة بالموارد الطبيعية والنفط هناك نقوم بعرض أهم افكار هذه النظريات حول النفط:

أ. نظرية الموارد الناضب: ظهر في عام (1931) على يد الاقتصادي (Harold Hotelling) وهو أوائل الاقتصاديين الذين أرسوا الأسس النظرية لاقتصاديات الموارد الطبيعية غير المتجددة. ويرى البترول والغاز وغيرها من الموارد الموجودة في باطن الأرض مثلها مثل الأرصد الرأسمالية التي يمكن أن يمتلكها الفرد أو المنتج، والمحدد الرئيس لاستخراجها من باطن الارض مباشرة أو في المستقبل هو (سعر الفائدة) وعليه إذا كان هذا المعدل مرتفعاً يمكن للمنتج أن يستخرج هذا الأصل ويودع إيراداته الصافية في البنك ليحصل على عائد سنوي مساوي بسعر الفائدة (حلام، ٢٠١٢-٢٠١٣: ١٧-١٨).

ب. نظرية المرض الهولندي: برزت في السبعينيات من قبل علماء الاقتصاد الهولندي بعد اكتشاف وانتاج النفط والغاز والحصول على العوائد النفطية الهائلة ارتفاع معدلات البطالة والتضخم وأسعار الصرف الحقيقي للعملة المحلية وأدى لانخفاض القدرة التنافسية للسلع والخدمات، بعدها دخل مصطلح المرض الهولندي الى قاموس المصطلحات الاقتصادية (مصطفى وأنيسة، ٢٠١٢: ١٤).

المحور الثاني: تحليل مؤشر التضخم والعوائد النفطية في العراق

٢-١. نبذة تاريخية عن التضخم في العراق: لقد أوضح الكثير من الدراسات ان تأريخ وواقع التضخم وأسبابه في العراق ترجع الى سبعينات القرن الماضي، وظهر بعد ارتفاع أسعار النفط عالمياً وعند تطبيق خطط التنمية الخمسية في تلك المدة إذ عمدت الدولة إلى التضخم المستهدف من خلال القيام بمشاريع تنموية كبيرة تم تمويلها في الزيادة الحاصلة في موازنة الدولة بفضل ارتفاع أسعار النفط وبعد قرار تأميم النفط وكان الهدف منها تحريك الاقتصاد نحو الانتعاش والرواج (كيطان، ٢٠١٧: ١٢). وأكدت بعض الدراسات إلى أن معدلات التضخم في العراق قبل العام (1980) كانت معتدلة ومدارة، إذ ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك معدلاً سنوياً بنسبة (5%) للمدة (1968-1960) (حسن، ٢٠٠٦). واستمر هذا الوضع الى بداية عقد السبعينات، وفي عقد الثمانينات بدأ معدل التضخم بالارتفاع بشكل بطيء وخصوصاً أثناء وبعد الحرب العراقية-الايروانية (الهيبي والآخرين، ٢٠١٩: ٥).

ونتيجة لارتفاع التنمية الاقتصادية في العراق وتأمين النفط وتصحيح أسعاره، وحتى انتهاء الحرب العراقية-الايروانية في عام (1988) فقد اتجه الرقم القياسي لأسعار المستهلك نحو الارتفاع خلال تلك المدة من (112.8%) عام (1971) إلى (397.3%) عام (1988)، مسجلاً في ذلك معدلاً سنوياً مركباً بلغ (11.3%). إذ كانت هناك صورة من الارتباط التلقائي بين عمليات الإنفاق الجاري والاستثماري، وخلق النقود الوطنية ذات الأصل النفطي ما ترتب عليه أثر توسعي في المعروض النقدي بشكل عام والعملة في التداول بشكل خاص (حسن، ٢٠٠٦).

أما في العام 1990 وبعد دخول القوات العراقية الكويت، فرضت الأمم المتحدة عبر قرارات مجلس الأمن الدولي عقوبات اقتصادية شملت جميع مجالات الحياة (قرار رقم 661) الصادر عن مجلس الامن الدولي) (تقي، ٢٠٠٨: ٢٣٤)، ونتيجة للحصار الاقتصادي وما أحاط به

من ظروف دفع المستوى العام للأسعار (معدل التضخم) نحو الارتفاع السريع والمتواصل بحيث يتحول شكل التضخم في الاقتصاد العراقي من نوع التضخم الزاحف الذي كان سائداً قبل الحصار إلى النوع الجامح بعد الحصار (الموسوي، ٢٠٠٧: ١٥٤). فان نسب فائض الطلب إلى المعروض السلعي قد ازدادت بمعدل نمو سنوي مركب بلغ (115.6%) (حسن، ٢٠٠٦: الانترنت).

وبعد أحداث عام (2003)، لعبت العوامل الخارجية دوراً في التأثير على معدلات التضخم بسبب انفتاح العراق على العالم الخارجي، حيث ان أغلب مكونات سلة المستهلك استيرادية الأمر الذي جعل الاقتصاد العراقي عرضه للتقلبات السعرية المتوقعة في العالم سلباً أو إيجاباً (وزارة التخطيط، ٢٠١٣: ١)، وارتفعت معدلات التضخم بشكل غير مسبوق فضلاً عن وضع العراق بعد احتلالها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها والتي دمرت كل البنى التحتية، وإن ارتفاع معدلات التضخم بعد هذا التاريخ قد وصل على سبيل المثال إلى (47.6%) (2007) والذي تقف وراءه أسباب عديدة، منها: تردي الوضع الأمني وتفشي ظاهرة الفساد المالي والإداري وقد تركت هذه الحالة العديد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي أثرت بشكل واضح على حياة المواطن العراقي خاصة من ذوي الدخل المنخفضة ومع ذلك لاتزال الجهات ذات العلاقة ومنها البنك المركزي العراقي عازمة على وضع الحلول المناسبة لمعالجة التضخم الذي يعاني منه الاقتصاد العراقي (عبدالله، ٢٠٢٠: ١).

يمكن تحديد أهم الأسباب المؤثرة على المستوى العام للأسعار (معدل التضخم) من خلال النقاط الآتية:

أ. عرض النقد: يعد عرض النقود من أهم أسباب تذبذب المستوى العام للأسعار، وخاصة عندما يزداد عرض النقد بدون زيادة الناتج الحقيقي في البلد يؤثر مباشرة على ارتفاع معدلات التضخم، نلاحظ زيادة عرض النقود في الربع الثالث من القرن الماضي، فقد شهدت المدة بعد عام 1968 زيادة في عرض النقد من (32.5) مليون دينار عام (1972) إلى (139.8) مليون دينار عام (1974)، وهكذا ارتفع عرض النقد إلى (625.6) مليون دينار عام (1975)، ونستنتج من تحليل مكونات عرض النقد ومصادره ان حالة العراق قبل الحصار تشير إلى أن قيمة الصادرات النفطية أصبحت مساوية لطبع نقود ورقية جديدة، واستمر عرض النقود بالارتفاع من (3645.5) مليون دينار عام (1981) إلى (8316.7) مليون دينار عام (1987) بمعدل نمو سنوي مركب بلغ (18.7%)، وازداد عرض النقد من (24670) مليون دينار عام (1991) إلى ما يقارب (298189) مليون دينار عام (2003) أي بنسب نمو سنوي مركب بلغت نحو (44.3%) في حين لم ينم الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة إلا بمعدل النمو السنوي المركب بلغ (10.8%) ويعني ذلك أن الضغط التضخمي خلال المدة (2003-1991) كان بمعدل (33.5%) وهي نسبة كبيرة بالتأكيد (حسن، ٢٠٠٦).

ب. زيادة الإنفاق العام: إن الإنفاق العام بجانبه الاستهلاكي والاستثماري أحد مكونات الطلب النهائي إذ يقوم على أساس تقديره إمكانية إعطاء تقديرات لحجم الفجوة التضخمية من خلال مقارنة الطلب الكلي (الاستهلاكي والاستثماري) مع المعروض الكلي من السلع والخدمات، وخلال السنوات الأخيرة أصبحت هناك زيادات كبيرة في حجم الإنفاق العام عكستها الفصول المكونة لموازنة الدولة وبطبيعة الحال فإن إنفاق هذه المبالغ الكبيرة لا بد وأن ينعكس تأثيره على مستويات الأسعار وبالتالي ارتفاع معدلات التضخم (صالح، ٢٠١٨: ٤-٥).

ج. الانفتاح الاقتصادي: إن الاقتصاد العراقي هو اقتصاد ريعي ويعتمد على صادرات النفط الخام بالدرجة الرئيسية، ويلاحظ أيضاً تنامي الاستيراد ولمختلف أنواع السلع لتغطية متطلبات السوق، وهذا ما جعل اقتصاد العراق عرضة للتضخم النقدي المستورد (زيارة والدباغ، ٢٠١٢: ٣٦).

د. الخلل في الهيكل الاقتصادي: أي وجود نسبة عالية من البطالة المقنعة في الاقتصاد العراقي، إذ تشير إحصاءات الناتج المحلي الإجمالي في العراق إلى وجود خلل في إنتاجية القوة العاملة، فيشكل القطاع النفطي (10%) من قوة العمل ويسهم بإنتاج (64%) من الناتج المحلي الإجمالي، في حين تمثل القوة العاملة (66%) من القطاع الخدمات وتسهم بنسبة (29%) فقط من الناتج المحلي الإجمالي وأيضاً ينطبق الأمر على القطاع الصناعي والزراعي (زيارة والدباغ، ٢٠١٢: ٣٧).

٢-٢. تحليل المستوى العام للأسعار (التضخم) في العراق للمدة (1990-2019): يوضح الجدول رقم (١) تطور معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي ومنه يلاحظ ما يأتي:
أ. إن ارتفاع المستوى العام للأسعار خلال مدة البحث 1990-2019 من (0.030568) عام 1990 إلى (119.6187) عام 2019 وبمتوسط معدل نمو سنوي للتضخم بلغ (18.35%) وهذا بسبب جملة من الأسباب أهمها:

- فرض الحصار الاقتصادي.
- احتلال العراق وتدمير البنى التحتية.
- ظهور الجماعات المسلحة في العراق.
- ضعف الجهاز الإنتاجي.

ب. ارتفع المستوى العام للأسعار في المدة الأولى من الدراسة 1990-1995 من (0.030568) إلى (12.96%) وكان اتجاه حجم التضخم نحو الارتفاع خلال معظم سنوات المدة الأولى مما نتج عنه

معدل نمو سنوي للتضخم بلغ (67.7%) وهذا يرجع إلى فرض الحصار الاقتصادي على العراق ج. ارتفع المستوى العام للأسعار خلال المدة الثانية 1996-2002 من (10.87865) إلى (25.21386) وبمعدل نمو سنوي للتضخم بلغ (8.36%)، ويعود سبب الانخفاض في معدل التضخم إلى تنفيذ قرار (986) التي اجازة المجال لتصدير النفط مقابل الغذاء.

د. ارتفع المستوى العام للأسعار خلال المدة الثالثة 2003-2013 من (33.68981) إلى (114.3534) وبمعدل نمو سنوي للتضخم بلغ (11.86%)، ويعود سبب الارتفاع في معدل التضخم إلى احتلال العراق وتغيير النظام السياسي للبلد واتباع السياسة الاقتصادية الجديدة، فضلاً عن تحويل العملة، وتردي الأوضاع الأمنية في العراق.

ه. ارتفع المستوى العام للأسعار خلال المدة الرابعة 2014-2019 من (116.9103) إلى (119.6187) وبمعدل نمو سنوي للتضخم بلغ (0.753%)، ويعود سبب ارتفاع طفيف في معدل التضخم يعود إلى استقرار أسعار الصرف وكانت بداية بوادر ظهور الارهاب في العراق. ولقياس المستوى العام للأسعار نعتمد على المعادلة الآتية:

$$\text{مؤشر أسعار المستهلك} = \frac{\text{سعر سلة السلع والخدمات}}{\text{سعر سلة سنة الأساس}} \times 100$$

ولقياس معدل التضخم نعتمد على المعادلة الآتية:

$$\text{معدل التضخم في سنة} = \frac{\text{مؤشر أسعار المستهلك في سنة ٢} - \text{مؤشر أسعار المستهلك في سنة ١}}{\text{مؤشر أسعار المستهلك في سنة ١}} \times 100$$

وكما هي مبينة في الجدول (١) ادناه:

الجدول (١): المستوى العام للأسعار ومتوسط معدلات التضخم في العراق للمدة (1990-2019)

سنوات	المستوى العام للأسعار	معدل التضخم
1990	0.030568	---
1991	0.08588	64.4
1992	0.15769	45.5
1993	0.485199	67.5
1994	2.661318	81.76
1995	12.96889	79.48
1996	10.87865	-19.21
1997	13.38762	18.7
1998	15.3648	12.87
1999	17.29735	11.17
2000	18.15858	4.75
2001	21.13188	14.06
2002	25.21386	16.19
2003	33.68981	25.16
2004	42.77322	21.23
2005	58.58198	26.99
2006	89.76574	34.74
2007	80.72858	-11.19
2008	90.95112	11.24
2009	97.20275	6.433
2010	100	2.8
2011	105.8015	5.48
2012	112.2438	5.74
2013	114.3534	1.84
2014	116.9103	2.24
2015	118.5393	1.375
2016	119.199	0.553
2017	119.4184	0.183
2018	119.8572	0.366
2019	119.6187	-0.199
	متوسط معدل النمو للمدة 1995-1990	%67.7
	متوسط معدل النمو للمدة 2002-1996	%8.36
	متوسط معدل النمو للمدة 2013-2003	%11.86
	متوسط معدل النمو للمدة 2019-2014	%0.753
	متوسط معدل النمو للمدة 2019-1990	%18.35

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات البنك الدولي، الموقع:

<https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.PETR.RT.ZS?locations=IQ>

- ٢-٣. تحليل العوائد النفطية في العراق للمدة (1990-2019): يوضح الجدول (٢) تطور العوائد النفطية في الاقتصاد العراقي ومنه يلاحظ ما يأتي:
- أ. إن ارتفاع كمية العوائد النفطية خلال مدة البحث 1990-2019 من (1027.5) مليون دولار عام 1990 إلى (78527) مليون دولار عام (2019) وبمعدل نمو سنوي للعوائد النفطية بلغ (75.28%) وهذا يعود الى جملة من الأسباب اهمها:
- زيادة إنتاج وتصدير كمية النفط الخام في تلك الفترة ما عدا فترة الحصار الاقتصادي.
 - زيادة إنتاج وتصفية المشتقات النفطية داخل البلد.
 - ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية.
 - تأسيس شركات وطنية لإنتاج وتسويق النفط في الأسواق العالمية.
- ب. انخفضت كمية العوائد النفطية في المدة الأولى من الدراسة 1990-1995 من (1027.5) إلى (16.2) مليون دولار وكان اتجاه كمية العوائد النفطية نحو الانخفاض خلال معظم سنوات المدة الأولى مما نتج عنه معدل نمو سنوي سالب للعوائد النفطية بلغ (42.776%-) وهذا يرجع إلى فرض الحصار الاقتصادي على العراق ووقف تصدير النفط الخام إلى الأسواق العالمية.
- ج. ارتفعت كمية العوائد النفطية خلال المدة الثانية 1996-2002 من (49.3) إلى (521.2) مليون دولار وبمعدل نمو سنوي لكمية العوائد النفطية بلغ (81.48096%)، ويعود سبب الارتفاع في معدل كمية العوائد النفطية إلى تنفيذ قرار (986) وإعادة تصدير النفط إلى الأسواق العالمية وارتفاع أسعار النفط العالمية.
- د. ارتفعت كمية عرض النقد خلال المدة الثالثة 2003-2013 من (8124.2) إلى (95248) مليون دولار وبمعدل نمو سنوي لعرض النقد بلغ (165.9301%)، ويعود سبب الارتفاع العالي في معدل سنوي للعوائد النفطية إلى سقوط النظام السياسي السابق ورفع الحصار الاقتصادي على العراق والانفتاح التجاري تجاه أسواق عالمية وزيادة تصدير النفط الخام عام بعد عام.
- هـ. ارتفعت كمية العوائد النفطية خلال المدة الرابعة 2014-2019 من (88112) إلى (78527) مليون دولار وبمعدل نمو سنوي لعرض النقد بلغ (0.234097%)، ويعود سبب ارتفاع طفيف في معدل العوائد النفطية إلى انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية في تلك الفترة وتحديد حصة الإنتاج لأعضاء منظمة أوبك. وكما هي مبينة في الجدول (٢) أدناه:
- الجدول (٢): العوائد النفطية ونسبة التغير السنوي ومتوسط معدلات النمو في العراق للمدة (1990-2019) (مليون دولار)

سنوات	العوائد النفطية	نسبة التغير السنوي %
1990	1027.5	
1991	196.5	-80.8759
1992	104.3	-46.9211
1993	38.8	-62.7996
1994	10.9	-71.9072
1995	16.2	48.62385
1996	49.3	204.321
1997	135.9	175.6592

نسبة التغير السنوي %	العوائد النفطية	سنوات
-23.2524	104.3	1998
13.99808	118.9	1999
99.66358	237.4	2000
26.70598	300.8	2001
73.27128	521.2	2002
1458.749	8124.2	2003
176.1072	22431.5	2004
19.47173	26799.3	2005
18.57922	31778.4	2006
29.02412	41001.8	2007
54.68175	63422.3	2008
-33.0486	42462.1	2009
26.27896	53620.7	2010
70.97502	91678	2011
9.736251	100604	2012
-5.32384	95248	2013
-7.49202	88112	2014
9.999773	96923	2015
-40.135	58023	2016
23.89914	71890	2017
33.00849	95619.8	2018
-17.8758	78527	2019
-42.776	معدل النمو للمدة 1995-1990	
81.48096%	متوسط معدل النمو للمدة 2002-1996	
165.9301%	متوسط معدل النمو للمدة 2013-2003	
0.234097%	متوسط معدل النمو للمدة 2019-2014	
75.2800%	متوسط معدل النمو للمدة 2019-1990	

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات البنك الدولي، الموقع:

<https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.PETR.RT.ZS?locations=IQ>

المحور الثالث: قياس وتحليل أثر تقلبات العوائد النفطية على التضخم في العراق

سوف نستخدم في هذا البحث منهجية حديثة، وهي منهجية ARDL، وان البحث استخدم بيانات السلاسل الزمنية في تقدير أنموذجها، وبما ان هذا النوع من البيانات تعاني في اغلب الاحيان من مشكلة عدم الاستقرارية وبالتالي الانحدار المزيف، عليه لا يمكن تقدير الانموذج بطرق التقليدية مثل طريقة (OLS) لذلك فقط تم استخدام منهجية (ARDL)، ويعد نموذج الـ (ARDL) من أكثر النماذج ملائمة مع حجم العينة المستخدمة في هذا البحث والبالغة 30 مشاهدة للأعوام (1990-2019).

ومن خلال نموذج ARDL يمكننا فصل تأثيرات الأجل القصير عن الأجل الطويل إذ نستطيع من خلال هذه المنهجية، تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة في الأجلين الطويل والقصير في المعادلة نفسها، بالإضافة إلى تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع. وأيضا نستطيع تقدير معاملات المتغيرات المستقلة في الأجلين القصير والطويل. تتلخص المنهجية المستخدمة في هذا البحث في اتباع الخطوات الآتية:

٣-١. **توصيف المتغيرات المستخدمة في القياسي:** من أجل قياس وتحليل تقلبات أسعار النفط الخام على التضخم في العراق تم الاعتماد على البرنامج الإحصائي (Eviews10) لبيانات البنك الدولي وذلك من أجل الحصول على نتائج أكثر دقة وواقعية وهل هي متوافقة مع أساسيات النظرية الاقتصادية الكلية أم لا، كما يتناول البيانات البحث الحالية للمدة الزمنية (1990-2019)، وفي هذه المرحلة لابد من تحديد المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة المكونة للنموذج القياسي الاقتصادي للبحث، وفيما يلي توصيف المتغيرات الداخلة في الأنموذج:

أ. **المتغير التابع (INF):** يمثل معدل التضخم والذي يعبر عن التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك.

ب. **المتغير المستقل (REV):** يمثل سعر برميل النفط الخام مضروب في الكمية المباعة والذي يعبر عن القيمة الفعلية للبرميل خلال السنة (العوائد النفطية)، ويتوقع أن تكون إشارة معلمته موجبة، لأن العلاقة بين زيادة العوائد النفطية ومعدل التضخم هي علاقة طردية.

بعد تحديد متغيرات البحث يمكننا صياغة العلاقة الدالية لمتغيرات النموذج والتي تأخذ الشكل الآتي:

$$INF = f (REV)$$

عليه فإن المعادلة المقدره في صيغة اللوغاريتم الطبيعي تأخذ الصيغة الآتية:

$$INF = B_0 + B_1 \text{ LOG REV} + E$$

٣-٢. **نتائج اختبار السكون Stationary:** يعد اختبار السكون من الاختبارات الأساسية لمتغيرات السلاسل الزمنية، والذي يجب على متغيرات السلاسل الزمنية اجتيازه قبل البدء في تقدير الأنموذج المطلوب تقديرها من أجل الحصول على نتائج صحيحة ومطابقة مع أساسيات النظرية الاقتصادية وبعيدة عن النتائج الزائفة أو غير الواقعية والتي لا تصلح لعملية التنبؤ. وعلى هذا الأساس تم استخدام اختبار جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية (The Unit Root Test)، حيث أن معظم بيانات السلاسل الزمنية الاقتصادية الكلية لا تكون ساكنة في المستوى، أي $I(0)$ (عزيز، ٢٠١٩: ١٥١)، ولتجنب ظهور مشكلة الانحدار الزائف (Spurious Regression) التي ربما لا تعطي بعدا

حقيقيا ولا تفسيرا اقتصادياً ذا معنى ستكون الخطوة الأولى في تحليل البيانات هي اختبار سكون السلاسل الزمنية.

ويشار إلى السلسلة الزمنية X_t بأنها ساكنة stationary عندما يكون:

وسطها الحسابي ثابت، أي أن: $E(X_t) = \text{constant}$ for all t

تباينها ثابت، أي أن: $\text{Var}(X_t) = \text{constant}$ for all t

تباينها المشترك يعتمد على الزمن، أي أن:

$\text{Cov}(X_t, X_{t+k}) = \text{depends on } t \text{ \& } k \neq 0$

أي أن كل من وسطها وتباينها يبقى ثابتاً مع مرور الزمن، أما فيما يتعلق بالتباين المشترك لأي قيمتين للمتغير X فإنه يعتمد على فرق الزمن لهاتين القيمتين.

ورغم تعدد اختبارات جذر الوحدة، إلا أننا سوف نستخدم اختباري فيليبس بيرون (PP) وديكي-فولر الموسع (ADF) من خلال الجداول التالية:

الجدول (٣): نتائج اختبار جذر الوحدة للسكون للمتغيرات المستخدمة باستخدام (A D F)

	UNIT ROOT TABEL (ADF)		
		INF	REV
With Constant	t- statistic	-2.9941	-0.8446
	Prob.	0.0477	0.791
		**	NO
With Constant & Trend	t- statistic	-3.8434	-2.4551
	Prob.	0.0289	0.3461
		**	NO
Without Constant & Trend	t- statistic	-2.7216	-3.0204
	Prob.	0.0084	0.0043
		***	***
At First Difference			
		d(INF)	D(REV)
With Constant	t- statistic	-7.3925	-5.262
	Prob.	0.0000	0.0002
		***	***
With Constant & Trend	t- statistic	-7.2629	-5.1504
	Prob.	0.0000	0.0015
		***	***
Without Constant & Trend	t- statistic	-7.4667	-5.5756
	Prob.	0.0000	0.0000
		***	***

المصدر: من اعداد الباحثان بناء على برنامج (EViews10).

ملاحظة: يشير (*), (**), و (***) الى استقرارية المتغير عند المستوى المعنوي 10%، 5% و 1% على التوالي، وان (no) يعني ان المتغير غير مستقر.

الجدول (٤): نتائج اختبار جذر الوحدة للسكون للمتغيرات المستخدمة باستخدام (PP)

UNIT ROOT TABEL (PP)			
		INF	REV
With Constant	t- statistic	-2.8416	-0.6546
	Prob.	0.0654	0.8424
		*	NO
With Constant & Trend	t- statistic	-3.7603	-2.4169
	Prob.	0.0345	0.3638
		**	NO
Without Constant & Trend	t- statistic	-2.6307	0.3371
	Prob.	0.0105	0.7759
		**	NO
At First Difference			
		d(INF)	D(REV)
With Constant	t- statistic	-11.0389	-5.7478
	Prob.	0	0.0001
		***	***
With Constant & Trend	t- statistic	-14.7486	-5.6159
	Prob.	0.0000	0.0005
		***	***
Without Constant & Trend	t- statistic	-9.0738	-5.6238
	Prob.	0.0000	0.0000
		***	***

المصدر: من اعداد الباحثان بناء على برنامج (EViews10).

ملاحظة: يشير (*), (**), و (***) الى استقرارية المتغير عند المستوى المعنوي 10%، 5% و 1% على التوالي، وان (no) يعني ان المتغير غير مستقر.

تشير النتائج اختبارين (ADF) و (PP) أعلاه إلى أن السلسلة الزمنية لمتغير التضخم ساكنة في مستوياتها ولكن متغير العوائد النفطية لم تكن ساكنة في مستوياتها، إذ أشار اختبارين إلى أن قيم المحسوبة لمتغير العوائد النفطية بالقيمة المطلقة أقل من القيم الجدولية في قيمتها المطلقة، عند مستوى دلالة إحصائية 1% أو 5% أو 10%، وعليه يتم قبول الفرضية الصفرية التي تنص على عدم سكون المتغير العوائد النفطية في مستوياتها. ولكن بعد أخذ الفرق الأول من الدرجة (1) I لمتغير العوائد النفطية، أصبحت ساكنة.

٣-٣. اختبار التكامل المشترك باستخدام نموذج (ARDL): بعد أن تم التأكد من سكون هذا الأنموذج، يمكننا الآن استخدام وتطبيق نموذج (ARDL) لتحديد فترات الإبطاء.

أ. تقدير نموذج (ARDL) وتحديد فترات الإبطاء المثلى لمتغيرات البحث: اعتمدت البحث على معيار (Akaike) لتحديد عدد فترات التخلف الزمني، حيث تم اختبار فترات الإبطاء الزمني التي

تعطى أقل قيمة لمعيار (Akaike)، وأظهرت نتائج تجارب المحاكاة من قبل البرنامج الإحصائي المستخدم للتقدير، بأن النموذج الأمثل هو $ARDL(0,1)$ كأفضل نموذج من بين (20) نموذج تم تقييمه، والمناظر للمتغيرات (REV، INF) من اليسار إلى اليمين على التوالي، والذي من خلاله يتم الحصول على أدنى قيمة لمعيار (Akaike) المقترح لإجراء هذا الاختبار. ويمكن توضيح النتائج الأخرى بشكل الآتي:

الجدول (٥): تقدير نموذج (ARDL)

Dependent Variable: INF				
Sample (adjusted): 1992 2019				
Included observations: 28 after adjustments				
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (4 lags, automatic): LOR(REV)				
Fixed regressors: C				
Number of models evaluated: 20				
Selected Model: ARDL(1, 0)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
INF (-1)	0.310745	0.188291	1.650343	0.1114
LOG(REV)	-2.883781	1.489373	-1.936238	0.0642
C	34.91027	15.44782	2.259883	0.0328
R-squared	0.414927	Mean dependent var		16.70539
Adjusted R-squared	0.368121	S.D. dependent var		24.86960
S.E. of regression	19.76905	Akaike info criterion		8.907069
Sum squared resid	9770.384	Schwarz criterion		9.049806
Log likelihood	-121.6990	Hannan-Quinn criter.		8.950705
F-statistic	8.8644838	Durbin-Watson stat		2.003019
Prob (F- statistic)	0.001231			

المصدر: من اعداد الباحثان بناء على برنامج (EViews10).

ب. اختبار الحدود لنموذج **ARDL (Bound test)**: يعد اختبار الحدود من اهم الاختبارات المستخدمة في اختبارات التكامل المشترك بين المتغيرات ويمكن الاعتماد على نتائجها في كل النماذج البسيطة والمتعددة، ونلاحظ أن قيمة إحصائية (F) لاختبار الحدود يساوي (6.026) أكبر من الحد الاعلى لقيمة (F) الجدولية لمستوى معنوي 5% وبالباغة (5.73) وهذا يعني ان هناك تكامل مشترك بين المتغيرات ويمكن تحديد الاتجاه نحو مستواه التوازني في الفترة طويلة الأجل. وهذه النتيجة متوافقة مع التوقعات المسبقة للبحث، إذ أنه في المدى البعيد تتجه المتغيرات باتجاه قيمها التوازنية، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول (٦): نتائج اختبار الحدود (ARDL Bound test)

F-Bounds Test				
Null Hypothesis: No long-run relationships exist				
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	6.026128	%10	4.04	4.78
k	1	%5	4.94	5.73
		%2.5	5.77	6.68
		%1	6.84	7.84

المصدر: من اعداد الباحثان بناء على برنامج (EViews10).

ج. تحليل استجابة قصيرة الأجل ومعاملة تصحيح الخطأ والعلاقة الطويلة الأجل:

- تحليل علاقة التوازن في فترة طويلة الأجل: تم عرض النتائج الخاصة بالعلاقة التوازنية للفترة طويلة الأجل بين المتغير التابع مع المتغير المستقل للأنموذج البحث للفترة الطويلة، كما هي مدرجة في الجدول رقم (٧)، إذ تم اشتقاقها من الأنموذج الأصلي (ARDL) وذلك بإعطاء إيعازات خاصة للبرنامج الإحصائي (Eviews10).

الجدول (٧): نتائج علاقة التوازن في فترة طويلة الأجل

Long Run Coefficients (ARDL)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOG (REV)	-4.183909	1.682415	-2.486847	0.0199
C	50.649269	15.220887	3.327616	0.0027

المصدر: من اعداد الباحثان بناء على برنامج (EViews10).

من الصعب تفسير معلمة الحد الثابت (C=50.65) المقدره لاختلافها باختلاف الدوال المقدره، وباختلاف حجمها وإشارتها، وذلك لأسباب عديدة، لا يمكن للدراسة الحالية من استعراضها، مما يجعلها غير جديرة بالاعتماد عليها لأغراض التحليل والاستنتاج. ذلك لأن معظم الدراسات يتجنب تفسيرها ويبقيها في النماذج المقدره حتى وإن خالفت إشارتها النظرية (عزيز، ٢٠١٩: ١٨٠).

كما يتبين من الجدول ان معلمة المتغير المستقل سالبة، وتفسير النتيجة هي أنه بثبات المؤشرات الأخرى وزيادة قيمة المتغير (logREV) بنسبة 1% تصاحبها انخفاض في قيمة المتغير (INF) بـ (4.184) وحدة تقريباً، وتعد هذه النتيجة غير مفيدة وهذا دليل على أن العوائد النفطية له تأثير سلبي في معدلات التضخم، وقد يعزى ذلك إلى تردي الظروف السياسية والاقتصادية في البلد، وكذلك السياسات المتبعة للحكومات العراقية المتعاقبة في تلك الفترة وضعف القطاعات الاقتصادية المنتجة.

- تحليل نتائج أنموذج تصحيح الخطأ (ECM) وعلاقة قصيرة الأجل بين المتغيرات: بعدما تم تحليل العلاقة المقدره بين معلمة التضخم مع المتغير المستقل المؤثرة فهي للفترة طويلة الأجل وبشيء من التفصيل، يتم الآن عرض وتحليل تلك العلاقة المقدره للفترة قصيرة الأجل وذلك بالاعتماد على أنموذج تصحيح الخطأ ECM لكن ليس بالتفصيل نفسه الذي حظيت بها علاقة

طويلة الأجل لكون الأخيرة أي (LR) هي الأهم والتي يتم على أساسها اتخاذ القرارات وتبني السياسات الاقتصادية الهادفة إلى تحقيق الاستقرار في معدلات التضخم في البلد. وكما في الجدول (٨) ظهرت إشارة معامل حد تصحيح الخطأ ((-1) CointEq) سالبة ومعنوية عند المستوى المعنوي 5% وبلغت قيمته حوالي (0.689)، فهي متفقة مع الاختبار الخاص بوجود التكامل المشترك بين المتغير التابع والمتغيرات التوضيحية، أي فرضية وجود العلاقة التوازنية طويلة الأجل بينها، فضلاً عن أنها متفقة مع التوقعات المسبقة للبحث. مما يؤكد على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل تتجه من المتغير المستقل إلى المتغير التابع، وإنها تشير إلى أنه يتم تعديل حوالي (0.689%) من انحرافات الأجل القصير للمتغير التابع الممثل بمعامل التضخم (INF) باتجاه قيمته التوازنية في وحدة الزمن (السنة)، أي يتم تصحيح الأخطاء والعودة إلى الوضع التوازني في مدة ثمانية شهور تقريباً.

الجدول (٨): نتائج نموذج تصحيح الخطأ (ECM) لعلاقة قصيرة الأجل بين المتغير التابع والمستقل

Cointegrating Form (ARDL)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	P-Value
DLOG(REV)	-2.883781	1.489373	-1.936238	0.0642
CointEq (-1) (التوازن)	-0.689255	0.188291	-3.660583	0.0012
Cointeq= INF - (-4.1839*LOG(REV) + 50.6493)				

المصدر: من اعداد الباحثان بناء على برنامج (EViews10).

د. الاختبارات التشخيصية:

- اختبار الارتباط الذاتي للبواقي: من أجل الكشف عن وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية من الدرجة أكبر من واحد، نعتمد في ذلك على اختبار LM إذ يجب أن تكون الأخطاء مستقلة عن بعضها البعض حتى يكون النموذج مقبولاً حيث يتم اختبار الفرضية الآتية: الفرضية الصفرية (H0): لا يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء. الفرضية البديلة (H1): يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء. الجدول (٩) يوضح نتائج هذا الاختبار:

الجدول (٩): نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبواقي باستخدام Breusch

F-statistic	0.010573	Prob. (2,23)	0.9895
Obs.R-squared	0.025719	Prob. Chi-Square	0.9872

المصدر: من اعداد الباحثان بناء على برنامج (EViews10).

يوضح الجدول (٩) أن قيمة (Prob. Chi-Square (2)) أكبر من المستوى المعنوي (5%) أي $0.9872 < 0.05$ ، ومنه نقبل الفرضية العدم وهذا يعني عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية ونرفض الفرضية البديلة، كما أن قيمة إحصائية (F) المقابلة جاءت غير معنوية حيث أن قيمة $F(1,23)$ prob. أكبر من (5%) أي $0.9895 < 0.05$ وهذا دليل آخر على غياب الارتباط الذاتي للبواقي.

- اختبار ثبات التباين (تجانس تباين الخطأ): تتمثل مشكلة عدم تجانس التباين في تغير تباين الخطأ العشوائي مع تغير قيم المتغير المفسر حيث تكون العلاقة بينهما خطية أو غير الخطية، وبهدف

الكشف عن مشكلة ثبات التباين نستعين باختبار (ARCH Test) حيث يمكن صياغة الفرضيات كالآتي:

الفرضية الصفرية H_0 : لا يوجد اختلاف في تباين حد الخطأ؛

الفرضية البديلة H_1 : يوجد اختلاف في تباين حد الخطأ؛

الجدول التالي يوضح نتائج هذا الاختبار:

الجدول (١٠): نتائج اختبار ثبات التباين باستخدام ARCH

F-statistic	0.307399	Prob. (2,23)	0.5842
Obs.R-squared	0.327958	Prob. Chi-Square	0.5669

المصدر: من اعداد الباحثان بناء على برنامج (EViews10).

نلاحظ من خلال الجدول (١٠) أن قيمة (Prob. Chi-Square (1)) أكبر من المستوى المعنوي (5%) أي $0.05 < 0.5669$ ، ومنه نقبل الفرضية العدم وهذا يعني عدم وجود اختلاف في تباين حد الخطأ ونرفض الفرضية البديلة، كما أن قيمة إحصائية (F) المقابلة جاءت غير معنوية حيث أن قيمة (prob. F (1,25)) أكبر من (5%) أي $0.05 < 0.5842$ وهذا دليل آخر على ثبات أو تجانس تباين حد الخطأ العشوائي.

الاستنتاجات والتوصيات:

أولاً. الاستنتاجات: في ضوء نتائج تحليل البيانات والنموذج القياسي يمكن استنتاج الآتي:

1. ارتفاع كمية العوائد النفطية خلال مدة البحث (1990-2019) من (1027.5) مليون دولار عام 1990 إلى (78527) مليون دولار عام (2019) وبمعدل نمو سنوي للعوائد النفطية بلغ (75.28%) في المتوسط.
2. ارتفاع مستوى العام للأسعار خلال مدة البحث (1990-2019) من (0.030568) عام 1990 إلى (119.6187) عام 2019 وبمعدل نمو سنوي للتضخم بلغ (18.35%) في المتوسط.
3. أظهرت نتائج البحث، بأن النموذج الامثل هو (0، 1) ARDL كأفضل نموذج من بين (20) نموذج تم تقييمه، والمناظر للمتغيرات (REV، INF) من اليسار إلى اليمين على التوالي.
4. تم التوصل الى ان العلاقة بين العوائد النفطية والتضخم هي علاقة العكسية، بحيث أن زيادة قيمة المتغير (REV) بنسبة (1%) يؤدي الى انخفاض في قيمة المتغير (INF) بـ (-4.184) وحدة تقريباً، وهذه النتيجة غير متوافقة مع التوقعات المسبقة للبحث.
5. هناك تكامل مشترك بين المتغيرين والتغير الحاصل في العوائد النفطية يجعل التضخم يتجه نحو مستواه التوازني في الفترة طويلة الأجل، وهذه النتيجة متوافقة مع التوقعات المسبقة للبحث.
6. ظهرت إشارة معامل حد تصحيح الخطأ ((-1)CointEq) سالبة ومعنوية عند المستوى المعنوي 5% وبلغت قيمته حوالي (0.689)، أي يتم تصحيح الأخطاء والعودة إلى الوضع التوازني في مدة ثمانية شهور تقريباً، فهي متفقة مع الاختبار الخاص بوجود التكامل المشترك بين المتغير التابع والمتغيرات التوضيحية.
7. أظهرت نتائج البحث بعدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية، وعدم وجود اختلاف في تباين حد الخطأ.

ثانياً. التوصيات: في ضوء الاستنتاجات التي تم الوصول إليها، يمكن اقتراح الآتي:

١. تطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى (زراعة، صناعة، سياحة.. الخ) ورفع مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي وتنويع مصادر الإيرادات العامة من خلال صياغة استراتيجية جيدة لتنويع الاقتصاد الوطني.
٢. إنشاء وتفعيل دور صناديق العوائد الريعية لا سيما عوائد النفط والغاز واستثمارها في القطاعات الإنتاجية الحقيقية.
٣. اتباع سياسة نقدية مرنة بما يؤدي إلى تقليص الإصدار النقدي الجديد وأيضاً تقليص عرض النقد الذي لا يقابله زيادة في عرض السلع والخدمات الوطنية، لتجنب من ظاهرة التضخم في الاقتصاد.
٤. السيطرة وتحديد كمية إنتاج وتصدير الموارد النفطية والعمل على الاحتفاظ بهذه الثروة والقيام بعملية التنمية المستدامة من أجل احتفاظ حقوق الأجيال القادمة.
٥. ضرورة تطوير الصناعة النفطية (إنتاج، تكرير، نقل... الخ) من أجل تخفيض الكلفة وإنشاء معامل خاصة بالبتروكيمياويات للحصول على الإيرادات الإضافية بدلاً من بيع النفط الخام بشكل مباشر وبأسعار منخفضة في الأسواق العالمية.
٦. حماية أصحاب الدخل المحدودة والمنخفضة من معدلات التضخم المرتفعة واتخاذ إجراءات لازمة للحفاظ على مستوى معاشي مناسب لهم، من خلال ربط دخولهم بمؤشر ارتفاع تكاليف المعيشة.
٧. تفعيل السياسة السعرية وزيادة الضرائب على السلع الكمالية من أجل رفع أسعارها وفي النهاية تقليص استهلاكها.

المصادر

أولاً. المصادر العربية:

١. البنك الدولي، ٢٠٢١، الموقع: <https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.PETR.RT.ZS?locations=IQ>
٢. الهيتي، احمد حسين، وخلف، فاطمة ابراهيم، والطائي، عدي سالم، ٢٠١٩، التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة ١٩٩٠-٢٠٠٧ الاسباب والاثار ودور السياسة المالية في معالجته: <https://www.researchgate.net/publication/333984163>
٣. وزارة التخطيط، ٢٠١٣، التضخم السنوي في الاقتصاد العراقي، بغداد: الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الارقام القياسية.
٤. الجبوري، حامد عبدالحسين ٢٠١٦، شبكة نبأ المعلوماتية 4 Accessed 11/25/2020، الموقع: <https://annabaa.org/arabic/energy/7671>
٥. الموسوي، رحمن حسن علي، ٢٠٠٧، التضخم الاقتصادي في العراق أسباب ومعالجات، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، جامعة القادسية، المجلد ٩، العدد ١، ١٤٨-١٦١.
٦. بندر، رجا عازيز، وكاظم، ايمان عبدالرحيم، ٢٠١٨، أثر السياستين المالية والنقدية في النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الاقتصاد العراقي للمدة ١٩٨٠-٢٠١٦، مجلة الدراسات النقدية والمالية، ١-٢٨.
٧. داود، تغريد داود سلمان، ٢٠١٦، أثر الإيرادات النفطية في تنمية الاقتصاد العراقي، مجلة جامعة بابل ١٠٥٣.
٨. تقي، احمد باهض، ٢٠٠٨، تحليل شمولية لمؤشرات التضخم في الاقتصاد العراقي للفترة ١٩٨٦-١٩٩٦، مجلة جامعة كربلاء العلمية المجلد ٦، العدد ١، ٢٣٢-٢٣٨.

٩. جوارتيني، جيمس، وريجارو استروب، ١٩٩٩، الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص، رياض: دار الريخ للنشر.
١٠. حسن، علي دنيف، ٢٠٠٦، معهد الامام الشيرازي الدولي للدراسات، واشنطن Accessed: [http://www.siironline.org/alabwab/edare-%20eqtesad\(27\)/311.htm](http://www.siironline.org/alabwab/edare-%20eqtesad(27)/311.htm).
١١. زيارة، كمال عبد حامد آل وحكمت عبدالرزاق الدباغ، ٢٠١٢، ظاهرة التضخم النقدي في العراق وانعكاساتها الاقتصادية، مجلة اهل البيت ٣٣.
١٢. صالح، محمد عبد، ٢٠١٨، التضخم الركودي في الاقتصاد العراقي، مجلة الريادة للمال والاعمال: <https://eco.nahrainuniv.edu.iq/wp-1-11>.
١٣. عبدالله، احمد عباس، ٢٠٢٠، التضخم في الاقتصاد العراقي قبل عام ٢٠٠٣ وبعده الاسباب والمعالجات، مجلة العلوم والاعمال، ١٦-١.
١٤. عوض الله، زينب، والفولي، محمد أسامة، ٢٠٠٣، اساسيات الاقتصاد المالي والمصرفي لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية.
١٥. كيطان، حسين علي، ٢٠١٧، قياس وتحليل تأثير عرض النقود على التضخم وسعر الصرف الاجنبي في الاقتصاد العراقي للمدة ١٩٩١-٢٠١٤:
- Al Kut Journal of Economics Administrative Sciences 1-26.
١٦. حلام، زواوية، ٢٠١٢-٢٠١٣، دور اقتصاديات الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول المغاربية، جامعة فرحات عباس - كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، سطيف.
١٧. مصطفى، بلمقدم، أنيسة، بن رمضان، ٢٠١٢، الموارد الطبيعية الناضبة وأثرها على النمو الاقتصادي دراسة حالة البترول في الجزائر، المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية، العدد ٣، ٩-٢٨.
١٨. عزيز، كيزخان يوسف، ٢٠١٩، أثر الانفاق الاستثماري في النمو الزراعي في العراق للمدة ١٩٨٠-٢٠١٥، مع اشارة خاصة الى اقليم كردستان-العراق، كلية الإدارة والإقتصاد/جامعة صلاح الدين أربيل/اطروحة دكتوراه غير منشورة.
- ثانياً. المصادر الأجنبية:**

1. Abounoori, Abbas Ali, Rafik Nazarian, and Ashkan Amiri, 2014, Oil Price Pass-Through into Domestic Inflation: The Case of Iran, International Journal of Energy Economics and Policy 662-669.
2. Farzanegan, Mohammad Raza, 2011, Oil revenue shocks and government spending behavior in Iran. Energy Economics, Energy Economics (0140-9883): 1056-1069.